

أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك: دراسة على البنوك المدرجة في السوق السعودي

د. عبداللطيف عبدالرحمن الملحم

أستاذ مساعد في العلوم المالية

فايز أحمد الشهري

باحث مستقل

قسم المالية
كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي، وتكونت عينة الدراسة من (10) بنوك للفترة من 2010 إلى 2020. اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الثانوية (Panel Data) والتي تجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية واستخدمت منهجية نموذج الانحدار المجمع Pooled OLS لاختبار الفرضيات. أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لوجود لجنة مخاطر مستقلة، ونسبة استقلالية أعضاء لجنة المخاطر، ونسبة الأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر في اللجنة على الأداء المالي، وكما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم لجنة المخاطر، ونسبة تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر على الأداء المالي. تؤكد هذه الدراسة أنه من المهم التزام البنوك بتفعيل لائحة حوكمة الشركات في عملياتها بصفة عامة وبما يساهم في زيادة كفاءة أداء البنوك، والالتزام بتفعيل ممارسات حوكمة لجنة المخاطر بصفة خاصة وبما يساهم في تخفيف المخاطر الكلية للبنوك، وكذلك تؤكد الدراسة على ضرورة النظر في تعدد عضويات الأعضاء (انشغال أعضاء لجنة المخاطر نظراً لحصولهم على عضويات في مؤسسات أخرى) وحوكمتها من حيث العدد والفعالية من قبل الجهات التشريعية المختصة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، لجان المخاطر، الأداء المالي، استقلالية لجنة المخاطر، حجم لجنة المخاطر، استقلالية الأعضاء، كفاءة وخبرة الأعضاء، تعدد عضويات الأعضاء.

المقدمة

يسعى هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تركيبة لجان المخاطر كأحد أهم الآليات الرئيسة لحوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية. يشهد القطاع المصرفي تقدماً ملحوظاً في ظل التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال وتحرير الأسواق والعملية، حيث نتج عن هذه التطورات زيادة في حجم المخاطر التي يتعرض لها القطاع. شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع وتيرة هذه المخاطر نتيجة المنافسة العالية بين المؤسسات المالية في مجالات الابتكار والنمو السريع في حجم ونطاق الخدمات المصرفية والتقنيات المالية للعملاء والمستفيدين (المشاقبة، العيطان، 2020). مع ذلك، أدى فشل العديد من المؤسسات المالية في دمج ممارسات إدارة المخاطر ضمن آليات حوكمة الشركات في عملياتها إلى إخفاقات هائلة للمؤسسات على المستوى العالمي عرضت الكثير منها إلى الإفلاس (Berger et al., 2016 & Elamer, 2017). أوعز العديد من الدراسات أن إفلاس العديد من المؤسسات المالية في الدول الغربية بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007، بالإضافة إلى قصور تلك المؤسسات في إيلاء الاهتمام بالمخاطر (دليلة، عبد الرحمن، 2020). نظراً لذلك، أوصت الدراسات السابقة إلى ضرورة خضوع المؤسسات المالية إلى مزيد من التدقيق فيما يتعلق بمسؤوليتها وسلوكياتها تجاه إدارة المخاطر (Aebi et al., 2012; Berger et al., 2016; Hines & Peters, 2015).



أشارت بعض الدراسات في الأدب المالي إلى أن ضعف أنظمة الحوكمة هو السبب الرئيس للأزمة المالية العالمية (المشاقبة، العيطان، 2020). في هذا الصدد، أشار كل من (Berger et al. (2016), Elamer et al. (2016) and Erkens et al. (2012) إلى أن هذا الضعف يرجع إلى سوء سيطرة ورقابة مجلس الإدارة على المنظمة وكذلك سوء ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. لقد كانت ممارسات إدارة المخاطر في السابق جزءاً من مسؤوليات لجنة المراجعة، غير أنه تمت التوصية من الجهات التشريعية في كثير من الأسواق بفصل مسؤوليات إدارة المخاطر عن إدارة المراجعة وإنشاء لجنة مستقلة بذلك نظراً إلى الإصلاحات التنظيمية الكبيرة التي أعدتها الجهات التشريعية لإدارة المخاطر بالإضافة إلى تعقيد بيئة ومفهوم إدارة المخاطر عن السابق (Ng et al., 2012). تشير الدراسات السابقة في الأدب المالي إلى أن إنشاء لجنة مخاطر مستقلة يعزز أداء المنظمات ويقلل من مشكلة الوكالة (Moore & Brauneis, 2008).

العديد من المؤسسات المالية تنشئ لجان مخاطر مستقلة لتغطية عدة مسؤوليات مرتبطة بالمخاطر ومنها اقتراح مستويات المخاطر التي ترغب المنظمة في تحملها، مراجعة وتحديث سياسات المخاطر في المنظمة وآليات الرصد، استلام ومراجعة تقارير المخاطر ووضع سيناريوهات مختلفة للمخاطر (Elamer et al., 2017 & Ng et al., 2012). بالتالي يمكن للجان المخاطر باعتبارها واحدة من أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات العمل على مساعدة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر في المؤسسات المالية بشكل فعال وذلك من خلال وجود أعضاء مستقلين باللجنة وأصحاب معرفة كافية وخبرة في مجال المخاطر. كما تساهم لجنة المخاطر في حوكمة المؤسسات المالية من خلال المراجعة وإعطاء توصيات لمجلس الإدارة حول سياسات وخطط إدارة المخاطر ومستويات المخاطر التي يمكن للمنظمة قبولها. كما تحلل لجنة المخاطر وتقييم مدى فعالية استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر في التعرف على المخاطر وقياسها ومراقبتها وتوجيهه (Elamer & Benyazid, 2018).

استناداً إلى ما سبق، تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين تركيبة لجان المخاطر على الأداء المالي في قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية وبشكل خاص خصائص لجنة المخاطر (وجود لجنة مخاطر مستقلة - حجم لجنة المخاطر - استقلالية أعضاء لجنة المخاطر - اجتماعات لجنة المخاطر - خبرة وكفاءة لجنة المخاطر - تعدد العضوية) على الأداء المالي. تقدم هذه الدراسة مساهمة علمية من خلال دراسة أثر وجود لجنة مخاطر مستقلة، خبرة وكفاءة أعضاء لجنة المخاطر، وتعدد عضويات أعضاء اللجنة على الأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي للفترة من 2010 إلى 2020 وبناءً على اطلاع الباحث، فإن هذه الدراسة تعد من أوائل الدراسات التي تدرس أثر وجود لجنة مخاطر مستقلة، خبرة وكفاءة لجنة المخاطر، وتعدد عضويات أعضاء اللجنة على الأداء المالي.

الإطار النظري

حوكمة الشركات

شهد مفهوم حوكمة الشركات العديد من النظريات التي تقدم تفسيرات متميزة أحياناً ومتكاملة أحياناً أخرى، ومن أهم هذه النظريات هي نظرية الوكالة، حيث يرجع أصل علاقة الوكالة إلى «آدم سميث» فيما يتعلق بعدم كفاءة الشركات المساهمة، حيث يتم إدارة الشركات من قبل أطراف غير الملاك الرئيسيين. ومن هذا المنطلق نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح في المنظمات، حيث تعتمد على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (الموكل / الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل برعاية مصالح الموكل، كما تهتم نظرية الوكالة بما يسمى تضارب المصالح بين الموكل والوكيل وأن هذه التضارب يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائماً على تحقيق مصالح الموكل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والموكل (جورني، تامة، حنكة، معيطي، 2021).

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) حوكمة الشركات على أنها «النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات، كمجلس الإدارة والمساهمين، وذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتقييم ومراقبة الأداء» (OECD, 2004). ينطلق مفهوم حوكمة الشركات إلى معنيين أحدهما المعنى الضيق والآخر والمعنى الواسع، حيث يشير مفهوم الحوكمة بمعناه الضيق إلى العلاقات الداخلية التي تحدد سلطة اتخاذ القرارات والمسئولة،

وكما يتضمن مفهوم الحوكمة بمعناه الواسع جميع القوى التي ترتبط بعملية صنع القرارات في الشركة والمؤثرة فيها ولا يشمل ذلك على القوى فقط على حقوق الرقابة من أصحاب المصالح وإنما يشمل على تنفيذ العقود المبرمة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة (محمد وراضي، 2018). كما أن لممارسة آليات حوكمة الشركات بكفاءة وفعالية تساعد على التقليل من الفجوة المعلوماتية بين المدراء والملوك والتي بدورها تساعد بتخفيف مشكلة الوكالة وتضارب مصالح أطراف المنظمة المختلفة. علاوة على ذلك، تؤدي الجودة الفعالة لحوكمة الشركات إلى زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المطروحة لهم من الشركات، وبالتالي فإن الشركات التي تحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة يساعدها ذلك على تعزيز أدائها المالي، وأن الاهتمام بتطبيق قواعد وآليات الحوكمة يؤدي ذلك إلى حماية الشركات من المخاطر التي تتعرض لها (Chung et al., 2010).

قدمت لائحة حوكمة الشركات السعودية العديد من التوصيات فيما يتعلق بممارسات حوكمة الشركات، بما في ذلك لجنة المخاطر والتي تعتبر واحدة من أهم الآليات والممارسات الداخلية للحوكمة. على سبيل المثال، شددت اللائحة على أهمية تشكيل لجنة إدارة المخاطر مستقلة بقرار من مجلس إدارة الشركة حيث يكون رئيسها وغالبية أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وعلى أن يكون حجم اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء. ويشترط أن يتوافر في أعضائها مستوى ملائم من المعرفة بإدارة المخاطر والشؤون المالية، وكما تجتمع لجنة إدارة المخاطر بصفة دورية كل (سته أشهر) على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك قدمت اللائحة إرشادات لمهام وأعمال لجنة المخاطر، حيث تختص لجنة إدارة المخاطر بوضع استراتيجية وسياسات شاملة لإدارة المخاطر فيما يتناسب مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة، والتحقق من تنفيذها ومراجعتها وتحديثها بناءً على المتغيرات الداخلية والخارجية للشركة، وتحديد مستوى مقبول للمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة والتحقق من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى، وتحديد المخاطر التي تهدد استمرارها خلال الإثني عشر شهرًا القادمة، والإشراف على نظام إدارة المخاطر بالشركة وإعادة تقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر وتعرضها لها بشكل دوري، وإعداد تقارير مفصلة حول التعرض للمخاطر والخطوات المقترحة لإدارة هذه المخاطر، ورفعها إلى مجلس الإدارة (لائحة حوكمة الشركات، 2021).

الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة أثر وجود لجنة مخاطر مستقلة على الأداء المالي

تفترض نظرية الوكالة أن تشكيل لجان مخاطر مستقلة يساهم في مراقبة سلوك المديرين الانتهازيين ويضمن أن الاستثمار يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة لتجنب الأزمات المالية من خلال تقليل الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية التي يمكن أن تؤثر على الأداء (Aebi et al., 2012; Jensen & Meckling, 1976 & Yatim, 2010). يعتقد (Aebi et al., 2012) بأن المؤسسات المالية تواصل النظر إلى إدارة المخاطر كوظيفة داعمة وكما تعتبر النمو في الأصول وخفض التكاليف بمثابة المحرك الرئيسي للربحية، وأوضحت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن العمل الرئيسي للمؤسسات المالية هو إدارة المخاطر. (Aebi et al., 2012) يتم تطبيق هذه الفكرة أيضًا من قبل (Oluwafemi et al., 2013) بالقول إن البنوك والمؤسسات المالية معرضة لدرجة أعلى من المخاطر مقارنة بالمؤسسات غير المالية بسبب حقيقة أن نسبة الأموال المقترضة أكبر بكثير من حقوق الملكية في الميزانية العمومية. هذا بدوره يعكس أهمية وجود لجنة مخاطر مستقلة بذاتها (غير مرتبطة بلجان أخرى كجنة المراجعة على سبيل المثال) تساهم في إدارة المخاطر في المنظمات بكفاءة عالية (Aebi et al., 2012).

على الرغم من ذلك، فقد أظهرت الدراسات السابقة في الأدب المالي نتائج مختلفة فيما يتعلق بتأثير وجود لجان مخاطر مستقلة على الأداء المالي للمؤسسات المالية. على سبيل المثال، قام (Yatim 2010) بفحص العلاقة بين وجود لجان المخاطر وهيكل مجلس الإدارة في المؤسسات المالية بناءً على البيانات التي تم جمعها من 690 شركة ماليزية مدرجة في بورصة ماليزيا، في نهاية عام 2003. أظهرت النتائج أن هناك أداءً ضعيفاً لهذه الشركات مع وجود لجان مخاطر خلال هذه الفترة. أيضاً لقد تم دراسة مؤسسات الإقراض التونسية التي أجراها (Zemzem and Kacem 2014) خلال الفترة من 2002 إلى 2011 باستخدام انحدار OLS، توصل الباحثون إلى العلاقة بين وجود لجان المخاطر وأداء الشركة وأجروا

مقارنة بين الشركات التي لديها هذه اللجان وتلك التي لا تملكها. كشفت الدراسة عن علاقة سلبية بين وجود لجنة مخاطر منفصلة والأداء المالي. دراسة (Hines and Peters (2015) فحص محددات ونتائج التشكيل الطوعي للجان المخاطر المستقلة في المؤسسات المالية الأمريكية من 1994 إلى 2008. وجمع الباحثون البيانات من المؤسسات المالية التي شكلت طواعية لجان للمخاطر في أي وقت بين 1994 و2008. كشفت النتائج أن تشكيل هذه اللجان ليس لديه ارتباط بالأداء.

على النقيض من ذلك، استخدم (Aebi et al., (2012 في دراسته عينة مكونة من 85-54 بنكا متوفرًا في الولايات المتحدة خلال الفترة من 2006 إلى 2008، فقد كانت الدراسة حول كيفية تأثير الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر على أداء البنوك أثناء الأزمة المالية. حيث تم قياس الأداء من خلال العائد على حقوق الملكية وعوائد الشراء والاحتفاظ. أظهرت النتائج أن البنوك التي ليس لديها إدارة مخاطر مستقلة وحيث تكتفي بوجود أعضاء متخصصين في المخاطر في مجلس الإدارة كان أداؤها سلبياً خلال الأزمة. علاوة على ذلك، دراسة المشاقبة والعيطان (2020) التي توصلت إلى أن وجود لجنة مخاطر له أثر إيجابي على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأسهم، كما توصل الباحث السعيد (2018) إلى وجود أثر إيجابي لوجود لجنة مستقلة لإدارة المخاطر.

وبالرغم من تفاوت الأدلة التجريبية التي توصلت لها الدراسات السابقة، فإنه لا يمكن إغفال توصية لائحة حوكمة الشركات السعودي في مادتها السبعون على أن يتم تشكيل لجنة إدارة المخاطر مستقلة بقرار من مجلس إدارة الشركة. بناءً على الأدلة التجريبية من الدراسات السابقة وأيضاً توصية لائحة الحوكمة، تم تطوير الفرضية التالية لدراسة العلاقة بين وجود لجنة مخاطر مستقلة والأداء المالي للبنوك في السوق السعودي كالتالي:

الفرضية 1: هناك تأثير إيجابي لوجود لجنة مخاطر مستقلة على الأداء المالي.

أثر حجم لجنة المخاطر على الأداء المالي:

أظهرت الدراسات السابقة في الأدب المالي أهمية اختيار الحجم المناسب للجنة المخاطر نظراً لتأثير عدد الأعضاء المنتميين للجنة على أدائها. وفقاً (DeFond and Francis (2006 أنه يجب دعم اللجنة بالخبرات والسلطة والموارد الكافية من أجل العمل بشكل كفي. كشفت نتائج الدراسات التجريبية أن حجم اللجنة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبى على أداء المنظمة. على سبيل المثال، (Bedard et al. (2004 يجادل بأنه كلما زاد حجم لجنة المخاطر، زاد تنوعها وخبرتها لتقديم توصيات أكثر كفاءة إلى مجلس الإدارة. تدعم هذه الحجة نظرية الاعتماد على الموارد أيضاً، والتي تؤكد أن اللجنة الأكبر يمكن أن تعني موارد أكبر لمعالجة المشاكل والقضايا. بهذا الصدد، (Hines and Peters (2015 فحص التكوينات التطوعية للجان المخاطر باستخدام البيانات التي تم جمعها من 47 مؤسسة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1994 إلى 2008، باستخدام ROA وROE كمقياس للأداء المالي، وجد ارتباطاً إيجابياً بين حجم اللجنة والأداء. أيضاً، دراسة للباحث المشاقبة والعيطان (2020) توصلت إلى أثر إيجابي لحجم لجنة المخاطر على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأسهم.

على النقيض من ذلك، أوصى (Erkens et al., (2012 أنه يجب أن يكون لدى لجنة المخاطر ثلاثة أعضاء على الأقل لضمان حسن سير العمل. وجد البحث الذي أجراه (Singh and Davidson (2003 حول حجم اللجنة وأدائها ارتباطاً سلبياً بالأداء، بمعنى آخر، كلما كان حجم لجنة المخاطر صغيراً، أدى ذلك إلى تحسن أداء المنشأة مبررين ذلك بأن زيادة أعضاء اللجنة يضيف المزيد من التعقيد وان اللجان الأكبر بشكل عام يكون التواصل والتنسيق فيها بشكل أصعب، وهو ما يترجم إلى أداء مالي ضعيف. قام (Zemzem and Kacem (2014 بالتحقيق في تأثيرات حجم لجنة المخاطر على الأداء المالي لشركات الإقراض في تونس. وجدوا أن زيادة حجم اللجنة يؤدي إلى ضعف الأداء المالي مما يعني ارتباطاً سلبياً بين حجم لجان المخاطر والأداء المالي. قام (Ng et al., (2012 بالتحقيق في العلاقة بين خصائص لجان المخاطر والمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين في ماليزيا خلال الفترة من 2003 إلى 2011 من خلال جمع بيانات 329 شركة من شركات التأمين. أظهرت نتائجهم أن هناك ارتباطاً سلبياً كبيراً بين حجم لجنة المخاطر والأداء المالي. علاوة على ذلك وجدت دراسة أخرى أجراها (Ellul and Yerramilli (2013، علاقة سلبية بين حجم لجنة المخاطر والأداء المالي من خلال فحص 75 شركة بنكية قابضة خلال الفترة 2002 إلى 2007. علاوة على ذلك، تم إجراء دراسة أخرى في هذا الصدد بواسطة (Hoque et al (2013) ووجد ارتباطاً سلبياً كبيراً بين حجم لجان المخاطر والأداء المالي.

وبالرغم من تفاوت الأدلة التجريبية التي توصلت لها الدراسات السابقة، فإنه لا يمكن إغفال توصية لائحة حوكمة الشركات السعودي في مادتها الخمسون على ألا يقل عدد أعضاء اللجان عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة. بناءً على الأدلة التجريبية من الدراسات السابقة وأيضاً توصية لائحة الحوكمة، تم تطوير الفرضية التالية لدراسة العلاقة بين حجم لجنة إدارة المخاطر والأداء المالي للبنوك في السوق السعودي كالتالي:

الفرضية 2: حجم لجان المخاطر له تأثير سلبي على الأداء المالي.

أثر استقلالية أعضاء لجنة المخاطر على الأداء المالي:

تفترض نظرية الوكالة أنه عندما يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة من خارج الشركة أو بعبارة أخرى أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، فإن جودة حوكمة الشركات تتحسن بشكل عام (Chung et al., 2010)، حيث يكمن السبب في ذلك إلى أن الأعضاء المستقلين لديهم حافز لبناء سمعة طيبة لهم بالتالي يعملون بكفاءة على منع التصرفات والسلوكيات الانتهازية من قبل بعض المدراء. يعتبر الأعضاء المستقلين أكثر ملاءمة للسيطرة على قرارات المجلس من خلال التأكد من أن القرارات التي تم اتخاذها تنصب في مصلحة أصحاب المصلحة. بالإضافة، نظراً لأن الأعضاء المستقلين ليس لديهم وظائفهم مرتبطة بالشركة، فيمكنهم اتخاذ القرارات بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة دون الخوف من تعريض حياتهم المهنية للخطر. (Jensen & Meckling, 1976) ركزت مجموعة كبيرة من الأبحاث على فعالية الأعضاء المستقلين ومدى تأثيرهم على أداء البنوك. وفقاً لدراسة (Kallamu and Saat (2013) أن وجود عدد أكبر من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يعطي المجلس أكثر موضوعية في اتخاذ القرارات. أيضاً وجد أن زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يمكن أن يؤثر إيجاباً على أداء الشركة ويقلل من مشكلة الوكالة.

فيما يتعلق بتأثير الأعضاء المستقلين في لجنة إدارة المخاطر على أداء البنوك، قام (Zemzem & Kacem (2014) بالتحقيق في العلاقة بين وجود أعضاء مستقلين في لجنة المخاطر والأداء المالي في بنوك الإقراض التونسية خلال الفترة 2002 إلى 2011. وجدت الدراسة ارتباطاً إيجابياً بين الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر والأداء المالي لهذه البنوك. وجد (Kallamu and Saat (2013) أيضاً ارتباطاً إيجابياً بين الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر والأداء المالي لهذه البنوك. جادل (Ellul and Yerramilli (2013) بأن الأعضاء المستقلين في لجنة إدارة المخاطر يساعدون في منع الخسائر وتخفيف أنواع مختلفة من المخاطر في المؤسسات المالية.

على الرغم من أن العديد من الدراسات السابقة وجدوا علاقة طردية بين الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر وأداء المصارف، إلا أن دراسة (Yeh et al. (2011) تبحث في التكوين الطوعي للجان المخاطر والأداء المالي على المؤسسات المالية من خلال جمع البيانات على أكبر عشرين مؤسسة مالية من مجموعة من الدول الصناعية خلال الفترة من 1994 إلى 2008 وأزمة الائتمان. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة المديرين المستقلين في لجنة المخاطر والأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك، دراسة الباحث المشاقبة والعيطان (2020) التي وجدت أثر إيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المخاطر على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم الواحد. أيضاً توصل السعيد (2018) بأن هناك أثر إيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المخاطر على الأداء.

بناءً على ما توصلت إليه الدراسات السابقة، بالإضافة إلى توصية لائحة حوكمة الشركات السعودي بضرورة أن يكون رئيس لجنة المخاطر وغالبية أعضائها أعضاء غير التنفيذيين، تم تطوير الفرضية التالية لدراسة العلاقة بين استقلالية أعضاء لجنة المخاطر والأداء المالي للبنوك في السوق السعودي كالتالي:

الفرضية 3: الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر لديهم تأثير إيجابي على الأداء المالي.

أثر اجتماعات لجنة المخاطر على الأداء المالي

تفترض نظرية الوكالة بأن الاجتماعات المنتظمة للجان مهمة لأن قلة حدوثها تسبب في انخفاض الفاعلية (Abbott & Parker, 2000). كما يشير تواتر الاجتماعات إلى مقدار الجهد المبذول لإنجاز المهام والمسؤوليات (Sori et al., 2009). بهذا الصدد، يجادل (Jackling and Johl (2009) بأن تكرار اجتماعات لجان مجلس الإدارة يمكن أن يلعب دوراً نشطاً في ربط البيئة الخارجية بحوكمة الشركة، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي على أداء الشركة. أفاد (Abbott and Parker (2000) أنه كلما زاد عدد الاجتماعات، قلت فرصة حدوث الأنشطة الاحتياطية. ومع ذلك، فإن

البحث الذي أجراه Ferrero et al., (2012) توصل إلى أن التكرار العالي لاجتماعات مجلس الإدارة يكون فعالاً فقط في أوقات الأزمات ويؤثر سلباً على أداء الشركة خلال الأوقات التوسعية. وفقاً لتشريعات حوكمة الشركات في المملكة المتحدة (2014)، يتعين على جميع أعضاء لجان مجلس إدارة الشركات البريطانية المدرجة حضور الاجتماع العام السنوي. هذا أمر إلزامي حتى يتمكن جميع أعضاء اللجنة من مشاركة آرائهم مع مجلس الإدارة. وبالمثل، يطلب قانون أو تشريعات الحوكمة في المملكة المتحدة من جميع اللجان أن تجتمع كل ثلاثة أشهر وبشكل متكرر إذا اقتضت ظروف معينة لذلك.

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن تكرار اجتماعات اللجان له تأثير عميق على المهام التي تهدف إلى إنجازها وبالتالي على الأداء المالي للمنظمات بشكل عام. هناك عدد محدود من الدراسات التي أجريت لبحث العلاقة بين عدد اجتماعات لجان المخاطر والأداء المالي. درس Hoque et al. (2013) كيفية تأثير عدد اجتماعات لجنة المخاطر على الأداء المالي، ولم يجد أي ارتباط بين عدد اجتماعات لجنة المخاطر والأداء المالي. من ناحية أخرى، وجد (2012) and Ng et al., (2012) and Aebi et al., (2012) أن هناك ارتباطاً سلبياً بين عدد اجتماعات لجان المخاطر والأداء المالي. على النقيض من ذلك، وجدت دراس Ellul and Yerramilli (2013) أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين عدد اجتماعات لجان المخاطر والأداء المالي. بالمثل، توصل المشاقبة والعيطان (2020) إلى وجود أثر إيجابي لعدد مرات اجتماع لجنة المخاطر على معدل العائد على الأصول، في حين لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجنة المخاطر على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية.

وبالرغم من تفاوت الأدلة التجريبية التي توصلت لها الدراسات السابقة، فإنه لا يمكن إغفال توصية لائحة حوكمة الشركات السعودي في مادتها الثانية والسبعون على أن تجتمع لجنة إدارة المخاطر بصفة دورية كل (سنة أشهر) على الأقل، وكما دعت الحاجة إلى ذلك. بناءً على الأدلة التجريبية من الدراسات السابقة وأيضاً توصية لائحة الحوكمة، تم تطوير الفرضية التالية لدراسة العلاقة بين اجتماعات لجنة المخاطر والأداء المالي للبنوك في السوق السعودي كالتالي:

الفرضية 4: تكرار اجتماعات لجان المخاطر له تأثير إيجابي على الأداء المالي.

أثر الأعضاء الحاصلين على شهادات في المالية أو المخاطر على الأداء المالي

تشير الأبحاث السابقة في الأدب المالي إلى أن وجود أعضاء حاصلين على شهادات متخصصة في مجالات مرتبطة بأعمال اللجان المنتمين لها، على سبيل المثال وجود أعضاء متخصصين في المالية أو المخاطر في لجان المخاطر، يساهم في تحسين جودة التقارير المنبثقة من اللجنة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أعضاء ذوي خبرة في مجال المالية والمخاطر في لجنة المخاطر تقلل من عدم تناسق المعلومات في المؤسسات المالية والتي عادة ما تتسم بارتفاع المخاطر في أعمالها (Aebietal.,2012; Jensen & Meckling, 1976; Yatim, 2010). علاوة على ذلك، ناقش Krishnan and Lee (2009) بان الخبرة في مجال المالية تعزز من فعالية وظيفة الإشراف على أعمال لجنة إدارة المخاطر.

هناك عدد محدود من الدراسات التي أجريت لبحث العلاقة بين وجود أعضاء متخصصين في مجال المالية أو المخاطر في لجنة المخاطر على أداء المنظمات. على سبيل المثال، دراسة أجراها Abubakar et al., (2018) في نيجيريا والتي توصلت إلى أن المعرفة المالية للأعضاء تُظهر علاقة سلبية مع العائد على الأصول في القطاع المصرفي. في المقابل، لم تجد الدراسة التي أجراها جدي، زنكو، إسماعيل (2020) أي علاقة مهمة بين جودة الأرباح والخبرة. أيضاً دراسة الخدّاش، الوشلي (2019) توصلت إلى عدم وجود تأثير لتنوع المؤهلات التعليمية على الأداء المالي للشركات المالية المدرجة في بورصة عمان. على النقيض من ذلك، توصلت دراسة محمد، الدعاس (2021) إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للشهادات المهنية للأعضاء على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية.

وبالرغم من تفاوت الأدلة التجريبية التي توصلت لها الدراسات السابقة، فإنه لا يمكن إغفال توصية لائحة حوكمة الشركات السعودي في مادتها السبعون على أن يتوفر في أعضاء لجنة المخاطر مستوى ملائم من المعرفة بإدارة المخاطر والشؤون المالية. بناءً على الأدلة التجريبية من الدراسات السابقة وأيضاً توصية لائحة الحوكمة، تم تطوير الفرضية التالية لدراسة العلاقة بين وجود أعضاء متخصصين في مجال المالية أو المخاطر في لجنة المخاطر على أداء البنوك في السوق السعودي كالتالي:

الفرضية 5: وجود أعضاء حاصلين على شهادات في المالية أو المخاطر في لجنة المخاطر له تأثير إيجابي على الأداء المالي.

أثر تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر على الأداء المالي

لقد اهتم الباحثون في الآونة الأخيرة بخاصية تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، وما إذا كان لهذا التعدد تأثير إيجابي أو سلبي على أداء المنظمات. في هذا الصدد، ربطت الدراسات السابقة أثر تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة بكلا من نظرية الأعمال ونظرية المعاكسة. حيث تفترض نظرية الأعمال أن الأعضاء الذين لديهم عضويات متعددة سينتج عن ذلك انشغالهم إلى حد سيؤثر على أداء واجباتهم اتجاه المنظمة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض فاعليتهم في أداء دور الرقابة والإشراف على عمليات المنظمة (الشتوي، 2017)، وعليه يفترض الباحث أن الأشخاص الذين لديهم أكثر من عضوية في الغالب لا يتخذوا قرارات سليمة تساهم في تحسين جودة أعمال المنظمة. على النقيض من ذلك، تفترض نظرية المعاكسة أن الأعضاء الذين لديهم عضويات متعددة سينتج عن ذلك اكتسابهم الخبرة والمعرفة وهذا ينعكس بصورة إيجابية على أداء دور الإشراف والرقابي للمنظمة (الشتوي، 2017).

ومن الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين تعدد عضويات أعضاء المجلس ومدى تأثيره على أداء المنظمات دراسة حمدان (2019) التي أظهرت نتائجها إلى وجود تأثير طردي لتعدد العضوية على الأداء المالي للمنظمات. وأيضاً توصلت دراسة (Elyasiani and Zhang, 2015) إلى أن وجود أعضاء لديهم عضويات متعددة يساهم في رفع الأداء المالي للشركات وخفض درجة المخاطر. علاوة على ذلك، يساهم وجود نسبة أكبر من الأعضاء الذين لديهم عضويات متعددة في مجالس إدارات البنوك إلى تخفيض تكلفة الدين (Trinh et al., 2020)، وكذلك استقراره البنوك (Trinh et al., 2019). بناء على ذلك، تم تطوير الفرضية التالية لدراسة العلاقة بين تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر على أداء البنوك في السوق السعودي كالتالي:

الفرضية 6: تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر له تأثير إيجابي على الأداء المالي.

مشكلة الدراسة

أشارت العديد من الدراسات إلى أن إفلاس بعض المؤسسات المالية خلال الأزمة المالية العالمية يعود إلى قصور تلك المؤسسات في إيلاء الاهتمام بالمخاطر (دليلة، عبد الرحمن، 2020). لقد كانت ممارسات إدارة المخاطر في السابق يتم اعتبارها جزءاً من أعمال ومسؤوليات مجلس الإدارة أو جزءاً من مسؤوليات لجنة المراجعة في بعض المنظمات، غير أنه تمت التوصية من الجهات التشريعية في كثير من الأسواق بحوكمة عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، على سبيل المثال إنشاء لجنة مستقلة لإدارة المخاطر (Ng et al., 2012).

إضافة إلى ذلك، أوصت لوائح حوكمة الشركات لتلك الجهات التشريعية بضرورة حوكمة لجنة المخاطر من خلال إصدار العديد من الآليات (مثل: حجم اللجنة، استقلالية أعضاء اللجنة، اجتماعات اللجنة، الخبرة والمعرفة المرتبطة بأعضاء اللجنة) التي من شأنها مساعدة اللجنة على ممارسة أعمال إدارة المخاطر بكفاءة وفاعلية ومما يساهم في تقليل مشكلة الوكالة (Moore & Brauneis, 2008). على الرغم من أنه تم إجراء بعض الدراسات التي بحثت في العلاقة بين تركيبة لجنة المخاطر والأداء المالي للمؤسسات المالية على سبيل المثال (Elamer & Benyazid, 2018)، إلا أن هذه الدراسات ركزت على الخصائص التقليدية للجنة المخاطر مثل حجم اللجنة، استقلالية أعضاء اللجنة، واجتماعات اللجنة، ولم يتم دراسة الظواهر الحديثة للحوكمة كمدى فاعلية استقلالية لجنة المخاطر والخبرة والمعرفة المرتبطة بأعضاء اللجنة وكذلك تعدد عضويات أعضاء اللجنة.

نظراً لذلك تبحت هذه الدراسة في العلاقة بين تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق المالي السعودي. يتم ويمكن صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

هل يوجد أثر لتركيب لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك؟

ويندرج من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- هل يوجد أثر لوجود لجنة مخاطر مستقلة على الأداء المالي؟
- هل يوجد أثر لحجم لجنة المخاطر على الأداء المالي؟
- هل يوجد أثر لاستقلالية أعضاء لجنة المخاطر على الأداء المالي؟
- هل يوجد أثر لاجتماعات لجنة المخاطر على الأداء المالي؟
- هل يوجد أثر للأعضاء الحاصلين على شهادات في المالية أو المخاطر على الأداء المالي؟
- هل يوجد أثر لتعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر على الأداء المالي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز صورة شاملة حول أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك من خلال التركيز على مجموعة متنوعة من المتغيرات على النقيض من الدراسات السابقة التي ركزت على بعض المتغيرات التقليدية (حجم اللجنة، استقلالية أعضاء اللجنة، اجتماعات اللجنة)، في حين تركز هذه الدراسة على جوانب لم تلاقى اهتمام كافي من قبل دراسات حوكمة الشركات مثل وجود لجنة مخاطر مستقلة، وجود أعضاء يمتلكون الخبرة والمعرفة في مجال المالية والمخاطر في اللجنة، وأخيراً وجود أعضاء يمتلكون عضويات متعددة في مجالس شركات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتضح من الدراسات السابقة التي تم عرضها في هذا البحث أن هناك اختلاف في النتائج التي توصل إليها الباحثين حول العلاقة بين تركيبة لجنة المخاطر والأداء المالي للمؤسسات المالية، حيث وجدت بعض الدراسات علاقة سلبية والبعض الآخر علاقة إيجابية. علاوة على ذلك، يتضح أن معظم الدراسات السابقة تم تطبيقها على الأسواق المتقدمة كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وقليل من الدراسات تم عملها على الأسواق النامية كتونس والأردن. على الرغم من ذلك، لا توجد دراسة فحصت العلاقة بين تركيبة لجنة المخاطر والأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق المالي السعودي. حيث يعتبر السوق المالي السعودي واحد من أهم الأسواق على مستوى الأسواق العربية، ذلك أنه يعتبر أكبر الأسواق المالية في العالم العربي من حيث القيمة السوقية، حيث يمثل السوق السعودية نحو ثلث قيمة رؤوس أموال الأسواق العربية مجتمعة (هادية، نصيرة، حمزة. 2019). بناءً على ما سبق، تقدم هذه الدراسة مساهمة علمية واضحة من خلال فحص تأثير تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي.

أهداف الدراسة

اختبار العلاقة بين تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك السعودية من خلال الأهداف التالية:

- 1- أثر وجود لجنة مخاطر مستقلة على الأداء المالي.
- 2- أثر حجم لجنة المخاطر على الأداء المالي.
- 3- أثر استقلالية أعضاء لجنة المخاطر على الأداء المالي.
- 4- أثر اجتماعات لجنة المخاطر على الأداء المالي.
- 5- أثر وجود أعضاء حاصلين على شهادات في المالية أو المخاطر على الأداء المالي.
- 6- أثر تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر على الأداء المالي.

جدول رقم (1)
البنوك المدرجة في السوق السعودي

م	كود الشركة	اسم بنك	عدد المشاهدات
1	1180	البنك الأهلي	11
2	1150	مصرف الإنماء	10
3	1140	بنك البلاد	11
4	1120	مصرف الراجحي	11
5	1080	البنك العربي الوطني	11
6	1060	البنك السعودي البريطاني	11
7	1050	البنك السعودي الفرنسي	11
8	1030	البنك السعودي للاستثمار	11
9	1020	بنك الجزيرة	10
10	1010	بنك الرياض	11

تصميم البحث

مجتمع وعينة الدراسة

يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي. تتمثل مجتمع الدراسة لهذا البحث في الشركات المالية المدرجة في السوق السعودي في حين تتمثل العينة في قطاع البنوك للفترة ما بين 2010 – 2020. بعد الأخذ في الاعتبار الشروط اللازم توافرها في العينة

جدول رقم (2)
متغيرات الدراسة وآليات قياسها

م	اسم المتغير	رمز المتغير	وصف المتغير
المتغيرات التابع			
1	العائد على الأصول	ROA	صافي الربح / إجمالي الأصول
2	العائد على حقوق الملكية	ROE	صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية
3	نصيب السهم من الأرباح	ESP	صافي الربح / عدد الأسهم
المتغيرات المستقلة			
1	وجود لجنة المخاطر مستقلة	RSP	1 في حالة وجود لجنة مخاطر مستقلة في البنك، 0، خلاف ذلك صفر
2	حجم لجنة المخاطر	Rsize	العدد الإجمالي لأعضاء لجنة المخاطر
3	الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر	Rind	الأعضاء غير التنفيذيين / العدد الإجمالي لأعضاء لجنة المخاطر
4	اجتماعات لجنة المخاطر	Rmeet	عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المخاطر
5	عدد الأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر	Rqlf	الأعضاء الحاصلين على شهادة في المخاطر والمالية / العدد الإجمالي لأعضاء لجنة المخاطر
6	تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر	Rbusy	الأعضاء الذي لهم عضويات أخرى / العدد الإجمالي لأعضاء لجنة المخاطر
المتغيرات الضابطة			
1	حجم البنك	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول البنك
2	عمر البنك	AGE	عمر البنك منذ التأسيس
3	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	BM	القيمة السوقية / القيمة الدفترية
4	مخاطر الائتمان	CR	القروض المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض
5	مخاطر السيولة	LR	معكوس نسبة السيولة: (النقدية وما في حكمه / مجموع الأصول)

المختارة للبنوك وفقا للدراسات السابقة، مثل توافر البيانات المالية منشورة ومدققة لفترة زمنية لا تقل عن ثلاث سنوات (Aljughaiman & Salama, 2019)، بالإضافة إلى استبعاد البنوك التي تعرضت لعمليات اندماج خلال فترة الدراسة (الحري، 2021). مما أدى لتخفيض العينة من 12 إلى 10 بنوك.

متغيرات الدراسة

تم تحديد ستة متغيرات لقياس تركيبة لجنة المخاطر كمتغيرات مستقلة لمعرفة أثرها على الأداء المالي للبنوك كمتغير تابع. سيتم قياس تركيبة لجنة المخاطر بالمتغيرات التالية (وجود لجنة مخاطر مستقلة - حجم لجنة المخاطر - استقلالية أعضاء لجنة المخاطر - اجتماعات لجنة المخاطر - خبرة وكفاءة أعضاء لجنة المخاطر - تعدد العضوية) فيما سيتم قياس الأداء المالي بثلاث متغيرات (معدل دوران الأصول - معدل دوران حقوق الملكية - نصيب السهم من الأرباح). أيضا تأخذ هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة كالتالي (حجم البنك

- عمر البنك - سعر السهم السوقى إلى القيمة الدفترية - مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة). أيضا تأخذ هذه الدراسة احتمالية تأثير السنوات المختلفة (2010 - 2020) على نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد، لذلك يتم إدراج متغيرات وهمية (Dummy Variables) بما يساهم من قوة ومتانة التحليل. تم الاعتماد على موقع هيئة سوق المال السعودي وكذلك مواقع البنوك الإلكترونية لتجميع البيانات الخاصة بتركيبة لجنة المخاطر بشكل يدوي (المتغير المستقل). في حين تم تجميع البيانات المالية من موقع بلومبرج (متغير تابع وضابط). يشرح جدول (2) متغيرات الدراسة وآلية قياسها:

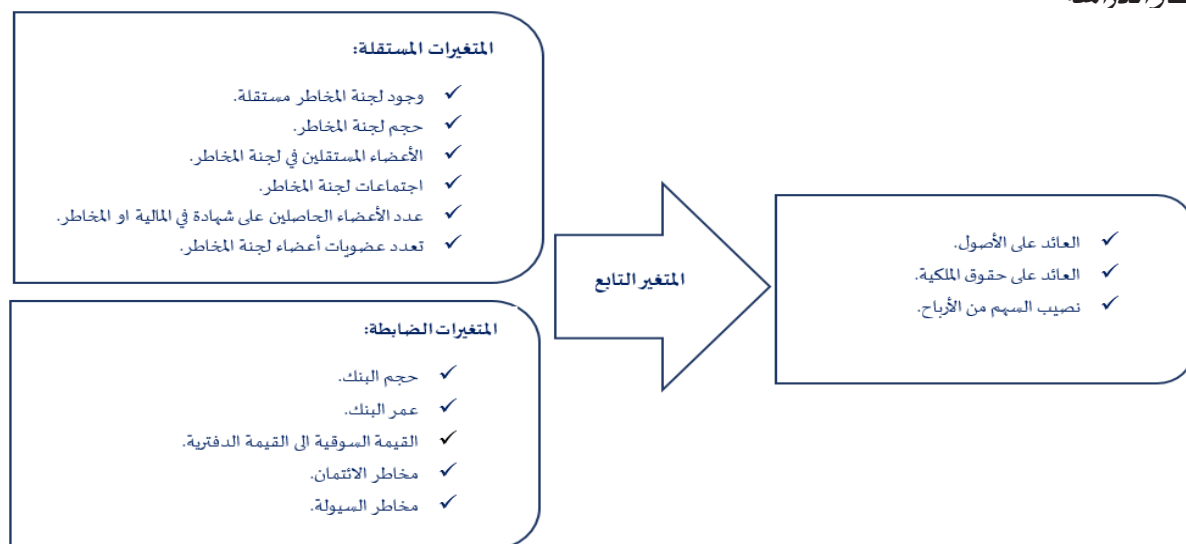
منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الثانوية (Panel Data) والتي تجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية في نفس الوقت. تستخدم هذه الدراسة البرنامج الإحصائي STATA لقياس أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك السعودية. تطبق هذه الدراسة التحليل الوصفي للبيانات وكذلك الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات باستخدام نموذج الانحدار المجمع Pooled OLS. ومما سبق يمكن صياغة النموذج الرياضي لقياس أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك كالتالي:

$$ROA_{it} = \beta_1 RSP_{it} + \beta_2 Rsize_{it} + \beta_3 Rind_{it} + \beta_4 Rmeet_{it} + \beta_5 Rqlf_{it} + \beta_6 Rbusy_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 AGE_{it} + \beta_9 BM_{it} + \beta_{10} C_{it} + \beta_{11} L_{it} + \varepsilon$$

$$ROE_{it} = \beta_1 RSP_{it} + \beta_2 Rsize_{it} + \beta_3 Rind_{it} + \beta_4 Rmeet_{it} + \beta_5 Rqlf_{it} + \beta_6 Rbusy_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 AGE_{it} + \beta_9 BM_{it} + \beta_{10} CR_{it} + \beta_{11} L_{it} + \varepsilon$$

$$ESP_{it} = \beta_1 RSP_{it} + \beta_2 Rsize_{it} + \beta_3 Rind_{it} + \beta_4 Rmeet_{it} + \beta_5 Rqlf_{it} + \beta_6 Rbusy_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 AGE_{it} + \beta_9 BM_{it} + \beta_{10} CR_{it} + \beta_{11} L_{it} + \varepsilon$$



أساليب تحليل البيانات والنتائج

يركز هذا الجزء من البحث على أساليب التحليل الإحصائي من أجل اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها المتعلقة بالعلاقة بين تركيبة لجنة المخاطر والأداء المالي للبنوك. حيث سيتم التطرق أولاً إلى التحليل الوصفي، تحليل الارتباط بين المتغيرات، وأخيراً اختبار الفرضيات وتحليلها وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد.

جدول رقم (3)
التحليل الوصفي

Variable	Observation	Mean	SD	Min	Max
ROA	108	0.018	0.005	0.002	0.036
ROE	108	0.126	0.041	0.017	0.224
EPS	108	2.567	1.527	0.001	6.336
RSP	108	0.898	0.303	0	1
Rsize	108	3.935	0.834	3	5
Rind	108	0.629	0.109	0.333	0.800
Rmeet	108	3.236	1.06	2	5
Rqlf	108	0.481	0.107	0.333	0.600
Rbusy	108	0.666	0.122	0.400	0.100
SIZE	108	8.155	0.302	7.324	8.705
AGE	108	38.29	16.56	5	66
BM	108	0.923	0.462	0.0007	1.856
CL	108	0.084	0.041	0.005	0.288
LR	108	0.086	0.033	0.014	0.288

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي

التحليل الوصفي

يستعرض الجدول رقم (3) نتائج التحليل الوصفي لجميع متغيرات الدراسة حيث يحتوي التحليل الوصفي على عدد المشاهدات، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأدنى قيمة. يوضح الجدول أعلاه أن متوسط نسبة العائد على الأصول (ROA) للبنوك المدرجة في السوق السعودي بلغ 0.018 وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 0.002 كأقل نسبة و0.036 كأعلى نسبة. وكما يوضح أن متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) بلغ 0.126 وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 0.017 كأقل نسبة و0.224 كأعلى نسبة. فيما يخص نسبة نصيب السهم من الأرباح، فقط بلغ المتوسط 2.567 و0.001 (كأقل نسبة) و6.336 (كأعلى نسبة).

بلغ متوسط وجود لجنة مخاطر مستقلة (RSP) في البنوك السعودية 0.898 وقد تراوحت هذه القيمة ما بين 0 (أي لا توجد لجنة مستقلة لدى البنك) وقيمة 1 (أي توجد لجنة مستقلة لدى

البنك). ويدل ذلك على التزام معظم البنوك بالمادة السبعون من لائحة حوكمة الشركات والتي نصت على تشكيل لجان مخاطر مستقلة بقرار من مجلس إدارة الشركة. فيما يتعلق حجم لجنة المخاطر (Rsize)، فقد بلغ متوسط حجم اللجنة 3.935 وقد تراوحت هذه القيمة ما بين 3 كحد أدنى و5 كحد أقصى. ويدل ذلك على التزام البنوك بالمادة الخمسون من لائحة حوكمة الشركات والتي نصت على أن ألا يقل عدد أعضاء اللجان عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة. علاوة على ذلك، بلغ متوسط نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر (Rind) 0.629 وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 0.333 كأقل نسبة و0.800 كأعلى نسبة. ويدل ذلك على التزام البنوك بالمادة السبعون من لائحة حوكمة الشركات والتي نصت على أن يكون

غالبية أعضاء اللجنة غير التنفيذيين. بلغ متوسط اجتماعات لجنة المخاطر (Rmeet) 3.236 وقد تراوحت هذه القيمة ما بين 2 كحد أدنى و5 كحد أقصى. ويدل ذلك على التزام البنوك بالمادة الثانية والسبعون من لائحة حوكمة الشركات والتي نصت على أن تجتمع لجنة المخاطر بصفة دورية كل ستة أشهر على الأقل. بلغ متوسط نسبة الأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر (Rqlf) للبنوك المدرجة في السوق السعودي 0.481 وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 0.333 كحد أدنى و 0.600 كحد أقصى. ويدل ذلك على التزام البنوك بالمادة السبعون من لائحة حوكمة الشركات والتي نصت على أن يتوفر في أعضاء لجنة المخاطر مستوى ملائم من المعرفة بإدارة المخاطر والشؤون المالية. بلغ متوسط نسبة تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر (Rbusy) 0.666 وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 0.40 كأقل نسبة و 0.100 كأعلى نسبة. تعكس هذه النسب ارتفاع عدد الأعضاء الذين لديهم عضويات متعددة في لجنة المخاطر.

بلغ متوسط حجم البنوك (SIZE) المدرجة في السوق السعودي 8.155 وبلغ متوسط عمر البنوك (AGE) 38.29 سنة وقد تراوحت هذه القيمة ما بين 5 سنوات كحد أدنى و 66 سنة كحد أقصى، مما يعكس وجود بنوك قديمة راسخة وكذلك بنوك حديثة التأسيس في المملكة. أيضاً، بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (BM) للبنوك 0.923. أخيراً، بلغ متوسط نسبة مخاطر الائتمان (مخاطر السيولة) ما يقارب 0.084 (0.086) على التوالي.

تحليل الارتباط بين المتغيرات

جدول رقم (4)

فوفة الارتباط بين تركيبة لجنة المخاطر والأداء المالي

	ROA	ROE	EPS	SPR	Rsize	Rind	Rmeet	Rqlf	Rlusy	Size	Age	BM	CR	LR
ROA	1.0000													
ROE	0.8471*	1												
EPS	0.7647*	0.7863*	1											
SPR	0.1314	0.1277	0.0583	1										
Rsize	0.1259	0.0002	0.1128	0.3791*	1									
Rind	-0.0115	-0.0732	-0.1051	0.4251*	0.5042*	1								
Rmeet	-0.0437	-0.0547	-0.156	0.3937*	0.7079*	0.5819*	1							
Rqlf	0.1145	0.0695	0.0493	-0.4481*	-0.5873*	-0.4398*	-0.4464*	1						
Rlusy	-0.2284*	-0.2734*	-0.4616*	0.4023*	0.3715*	0.4663*	0.5520*	-0.3638*	1					
Size	0.5617*	0.5223*	0.7156*	0.2065*	0.4859	-0.0236	0.1708	-0.0637	-0.2620*	1				
Age	0.3353*	0.4221*	0.4484*	0.0952	0.3144*	-0.1637	0.1622	0.004	-0.2378*	0.7643*	1			
BM	-0.118	-0.2722*	0.1154	-0.0924	-0.2188*	-0.1065	-0.3610*	-0.3383*	-0.0527	-0.0826	-0.1888	1		
CR	-0.0576	-0.4373*	-0.2176*	-0.1658	0.0134	-0.048	-0.098	-0.0076	0.1282	-0.1451	-0.3049*	0.2463*	1	
LR	-0.0744	-0.0455	-0.0244	-0.0318	-0.2062*	0.0959	-0.0927	0.115	-0.0604	-0.127	-0.1829	0.2453	-0.1489	1

يبين جدول (4) نتائج الارتباط بين متغيرات الدراسة، يتضح وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية معنوية بين جميع المتغيرات التابعة (معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح) مع كلا من تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر، ووجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية معنوية بين جميع المتغيرات التابعة مع كلا من حجم البنك وعمر البنك. علاوة على ذلك، وجود لجنة مستقلة له علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية معنوية مع كل من حجم اللجنة واستقلالية أعضاء اللجنة واجتماعات اللجنة وتعدد عضويات أعضاء اللجنة، في حين علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية معنوية مع وجود الأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر. نجد أيضاً أن حجم لجنة المخاطر ترتبط إيجابياً مع كلا من استقلالية أعضاء اللجنة واجتماعات اللجنة وتعدد عضويات أعضاء اللجنة وكذلك حجم وعمر البنك، في حين ترتبط سلبياً مع كلا من الأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. يظهر أيضاً وجود ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية معنوية بين استقلالية أعضاء اللجنة مع كلا من اجتماعات اللجنة وتعدد عضويات أعضاء اللجنة، في حين علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية معنوية مع الأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر.

مع ذلك، يهدف هذا الاختبار (تحليل الارتباط بين المتغيرات) في المقام الأول إلى التأكد من عدم وجود ارتباط عالي (overlap) بين المتغيرات المستقلة نفسها أو مع المتغيرات الضابطة. جادلت الدراسات السابقة على عدم وجود ارتباط

عال بين المتغيرات المستقلة والضابطة إذا كانت نسبة الارتباط بين تلك المتغيرات لا تتجاوز 80% (Gujarati, 2004). يتضح من جدول (4) أن أعلى قيمة ارتباط هي بين متغير حجم البنك وعمر البنك بنسبة 76%. بناءً على ذلك، يمكن القول بعدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة والضابطة محل الدراسة.

تحليل الانحدار المتعدد

1- اختبار الفرضية الأولى

قيمة الميل ($\beta=0.003$) للمتغير المستقل المتمثل في وجود لجنة مخاطر مستقلة (موجبة) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الأصول عند مستوى 5%، وكذلك قيمة الميل ($\beta=0.019$) للمتغير وجود لجنة مخاطر مستقلة أيضاً (موجبة) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع الآخر المتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى 10%. بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية الأولى بوجود تأثير إيجابي بين وجود لجنة مخاطر مستقلة والأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي.

2- اختبار الفرضية الأولى

قيمة الميل ($\beta=0.003$) للمتغير المستقل المتمثل في وجود لجنة مخاطر مستقلة (موجبة) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الأصول عند مستوى 5%، وكذلك قيمة الميل ($\beta=0.019$) للمتغير وجود لجنة مخاطر مستقلة أيضاً (موجبة) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع الآخر المتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى 10%. بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية الأولى بوجود تأثير إيجابي بين وجود لجنة مخاطر مستقلة والأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي.

3- اختبار الفرضية الثالثة

قيمة الميل ($\beta=0.009$) للمتغير المستقل المتمثل في الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر (موجبة) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الأصول عند مستوى 5%، وكذلك قيمة الميل ($\beta=0.070$) للمتغير الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر (موجبة) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى 5%، أخيراً قيمة الميل ($\beta=6.039$) للمتغير الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر (موجبة) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بنصيب السهم من الأرباح عند مستوى 1%. بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية الثالثة بوجود تأثير إيجابي بين الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر والأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي.

4- اختبار الفرضية الرابعة

عند الرجوع للجدول (5) يتضح لنا عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين اجتماعات لجان المخاطر والأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي. بناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الرابعة بوجود تأثير إيجابي بين اجتماعات لجان المخاطر والأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي.

جدول رقم (5)
نموذج تحليل الانحدار المتعدد بين تركيبة
لجنة المخاطر والأداء المالي

	(1)	(2)	(3)
VARIABLES	ROA	ROE	EPS
SPR	**0.003 (1.997)	*0.019 (1.698)	0.398- (0.896-)
Rsize	0.000- (0.734-)	***0.069- (3.208-)	**0.489- (2.257-)
Rind	**0.009 (2.071)	**0.070 (2.213)	***6.039 (5.453)
Rmeet	0.000- (0.579-)	0.000 (0.244)	0.017- (0.125-)
Rqlf	*0.009 (1.680)	0.023 (0.558)	**0.534 (2.277)
Rbusy	***0.012- (3.219-)	***0.108- (3.785-)	***4.864- (4.855-)
SIZE	***0.094 (4.332)	***0.710 (4.531)	***6.791 (8.993)
AGE	0.000- (0.681-)	0.000- (0.894-)	***0.063- (6.306-)
BM	**0.002- (2.012-)	***0.026- (3.124-)	***1.976 (6.154)
CR	0.012- (1.242-)	**0.153- (2.628-)	3.137 (1.641)
LR	0.001- (1.198-)	0.005 (0.680)	***0.367- (2.696-)
Constant	***0.191- (4.071-)	***1.157- (3.425-)	***51.61- (8.494-)
Observations	108	108	108
R-squared	0.490	0.612	0.810
Dummy Variables	YES	YES	YES

Robust t-statistics in parentheses
p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1 ***

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي

5- اختبار الفرضية الخامسة:

قيمة الميل ($\beta=0.009$) للمتغير المستقل المتمثل بالأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر في لجنة المخاطر (موجب) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الأصول عند مستوى 10%، وكذلك قيمة الميل ($\beta=0.534$) للمتغير الأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر في اللجنة (موجبة) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بنصيب السهم من الأرباح عند مستوى 5%. بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية الخامسة بوجود تأثير إيجابي بين الأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر في لجنة المخاطر والأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي.

6- اختبار الفرضية السادسة:

قيمة الميل ($\beta=-0.012$) للمتغير المستقل المتمثل بتعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر (سالب) وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الأصول عند مستوى 1%، وكذلك قيمة الميل ($\beta=-0.108$) للمتغير تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر (سالب) وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى 1%، وكذلك قيمة الميل ($\beta=-4.864$) للمتغير تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر (سالب) وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع المتمثل بنصيب السهم من الأرباح عند مستوى 1%. بناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية السادسة بوجود تأثير إيجابي بين تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر والأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي.

فيما يخص المتغيرات الضابطة نلاحظ من جدول (5) أن حجم البنك له علاقة طردية مع المتغيرات التابع المتمثل بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح عند مستوى 1%، في حين يوجد علاقة عكسية لعمر البنك مع المتغير التابع المتمثل بنصيب السهم من الأرباح عند مستوى 1%. أيضاً يوجد علاقة عكسية بين القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية مع كلا من معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح عند مستوى 5%، 1%، 1% على التوالي. فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وعلاقتهم بالأداء المالي، وجدت الدراسة علاقة عكسية لمخاطر الائتمانية مع معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى 5%، وأيضاً علاقة عكسية لمخاطر السيولة مع نصيب السهم من الأرباح عند مستوى 1%.

بالإضافة إلى ذلك، يظهر جدول (5) أن معامل التحديد للعلاقة بين تركيبة لجنة المخاطر مع معدل العائد على الأصول ($R^2 = 0.490$) حيث يشير إلى حجم التباين في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة مجتمعة 49%، وكما حقق معامل التحديد للعلاقة بين تركيبة لجنة المخاطر مع معدل العائد على حقوق الملكية ($R^2 = 0.612$) حيث يشير إلى حجم التباين في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة مجتمعة 61.2%، وأيضاً حقق معامل التحديد للعلاقة بين تركيبة لجنة المخاطر مع نصيب السهم من الأرباح ($R^2 = 0.810$) حيث يشير إلى حجم التباين في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة مجتمعة 81%.

مناقشة نتائج الدراسة

ساهمت الأزمة المالية العالمية 2007 في إبراز ضعف ممارسات حوكمة إدارة المخاطر في المؤسسات المالية من حيث توكيل أعمال المخاطر إلى مجلس الإدارة أو إلى إحدى اللجان المنبثقة من المجلس كـلجنة المراجعة. قدمت الدراسات السابقة في هذا المجال بالإضافة إلى التشريعات واللوائح من قبل الجهات المشرفة في الأسواق توصياتها بضرورة وجود لجنة مخاطر مستقلة يوكل إليها جميع أعمال إدارة المخاطر في المنظمات وبالشكل الذي يساعد مجالس الإدارات إلى اتخاذ القرارات مع الأخذ بالاعتبار التقارير التي ترفعها لجنة المخاطر للإدارة العليا. مما سبق، بحثت هذه الدراسة في أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك في السوق السعودي وتوصلت إلى عدة نتائج كالتالي:

- بالرجوع إلى جدول (3) يظهر لنا أن قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية يلتزم بتطبيق لائحة حوكمة الشركات فيما يخص تركيبة لجنة المخاطر بدرجة كبيرة.

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين وجود لجنة مخاطر مستقلة على الأداء المالي لقطاع البنوك، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Aebi et al., 2012) ودراسة (المشاقبة والعيطان، 2020) بمعنى آخر، تساهم لجان المخاطر المستقلة في ارتفاع الأداء للبنوك كونها تساهم في مراقبة سلوك المديرين الانتهازيين وتضمن أن الاستثمار يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة لتجنب الأزمات المالية من خلال تقليل الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية التي يمكن أن تؤثر على الأداء في نهاية المطاف (Jensen & Meckling, 1976).
- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة مخاطر على الأداء المالي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Zemzem and Kacem, 2014) ودراسة (Ellul and Yerramilli, 2013) وحيث يفسر ذلك أن كلما كان حجم لجنة المخاطر صغير، أدى ذلك إلى تحسن أداء المنشأة حيث أن زيادة أعضاء اللجنة يضيف المزيد من التعقيد، كما أن اللجان الأكبر بشكل عام يكون التواصل والتنسيق فيها بشكل أصعب، وهو ما يترجم إلى أداء مالي ضعيف.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر على الأداء المالي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Zemzem & Kacem, 2014) ودراسة (Kallamu & Saat, 2013)، وحيث يفسر ذلك أن الأعضاء المستقلين لديهم حافز لبناء سمعة طيبة لهم بالتالي يعملون بكفاءة على منع التصرفات والسلوكيات الانتهازية من قبل بعض المدراء، كما يعتبر الأعضاء المستقلين أكثر ملاءمة للسيطرة على قرارات المجلس من خلال التأكد من أن القرارات التي تم اتخاذها تنصب في مصلحة أصحاب المصلحة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكرار اجتماعات لجان المخاطر على الأداء المالي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hoque et al., 2013)، وحيث يفسر ذلك أن عدد الاجتماعات لجنة المخاطر ليس لها تأثير على المخاطر التي تواجه البنوك، وبالتالي ليس لها تأثير على الأداء المالي.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر في لجنة المخاطر على الأداء المالي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد والدعاس، 2021)، يتم تفسير العلاقة الإيجابية إلى أن وجود أعضاء متخصصين في المالية أو المخاطر في لجان المخاطر يساهم في تحسين جودة التقارير المنبثقة من اللجنة إلى مجالس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أعضاء ذو خبرة في مجال المالية والمخاطر في لجنة المخاطر تقلل من عدم تناسق المعلومات في المؤسسات المالية والتي عادة ما تتسم بارتفاع المخاطر في أعمالها (Aebi et al., 2012 & Jensen & Meckling, 1976)، بالإضافة إلى أن الخبرة في مجال المالية تعزز من فعالية وظيفة الإشراف على أعمال لجنة إدارة المخاطر (Krishnan & Lee, 2009).
- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر على الأداء المالي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Jiraporn et., 2009) التي جادلت بأن تعدد العضويات للأعضاء يساهم في وجود حوكمة ضعيفة للمنظمة بالإضافة إلى انخفاض الأرباح. أيضا، تفترض نظرية الأعمال (Business) أن الأعضاء الذين لديهم عضويات متعددة غالبًا سيؤثر ذلك إلى على أداء واجباتهم وأعمالهم تجاه المنظمة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض فاعليتهم في أداء دور الرقابة والإشراف على عمليات المنظمة، وعليه أن الأعضاء الذين لديهم أكثر من عضوية في الغالب لا يتخذوا قرارات سليمة تساهم في تحسين جودة أعمال المنظمة (الشتوي، 2017).
- هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مساهمة علمية في الدراسات السابقة من خلال تقديم صورة شاملة حول أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك في السوق السعودي تجريبيا، يتم ذلك من خلال التركيز على مجموعة متنوعة من المتغيرات على النقيض من الدراسات السابقة التي ركزت على بعض المتغيرات التقليدية (حجم اللجنة، واستقلالية أعضاء اللجنة، واجتماعات اللجنة)، في حين تركز هذه الدراسة على جوانب لم تلاقى اهتمام كافي من قبل دراسات حوكمة الشركات مثل وجود لجنة مخاطر مستقلة، وجود أعضاء يمتلكون الخبرة والمعرفة في مجال المالية والمخاطر في اللجنة، وأخيرا وجود أعضاء يمتلكون عضويات متعددة في مجالس شركات أخرى.

التوصيات

- ضرورة نشر الوعي بأهمية إدارة المخاطر في المنظمات لجميع المستفيدين.
- ضرورة التزام البنوك بتفعيل لائحة حوكمة الشركات في عملياتها بما يساهم في زيادة كفاءة أداء البنوك.
- ضرورة التزام البنوك بتفعيل ممارسات حوكمة لجنة المخاطر بما يساهم في تخفيف المخاطر الكلية للبنوك.

- ضرورة النظر في تعدد عضويات الأعضاء وحوكمتها من حيث العدد من قبل الجهات التشريعية المختصة.
- إجراء المزيد من البحوث العلمية المرتبطة بأثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للقطاع غير المالي في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة

- قلة الدراسات العربية حول أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي.
- تطرق عدد من الباحثين إلى عدد محدود من المتغيرات لقياس تركيبة لجنة المخاطر على الأداء مثل حجم لجنة المخاطر، ونسبة الأعضاء المستقلين في اللجنة، بينما نلاحظ ندرة الدراسات الذين تطرقوا إلى خصائص مختلفة للجنة المخاطر مثل وجود لجنة مخاطر مستقلة، وجود أعضاء لديهم الكفاءة والخبرة في مجال المالية أو إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مدى تأثير تعدد عضويات أعضاء اللجنة على الأداء.
- انخفاض عدد المشاهدات للدراسة نتيجة لانخفاض العينة (قل عدد البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي).

الخاتمة

نتحقق في هذه الدراسة من تأثير تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي في البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي. حيث يشير الأداء المالي إلى معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك نصيب السهم من الأرباح. كما تشير لجنة المخاطر على أنها التنظيم الذي يهدف إلى مواجهة مخاطر المنظمة بأفضل الطرق وأقل التكاليف، من خلال التعرف على المخاطر وتحديدها وتحليلها وقياسها وآلية الطرق لمواجهتها. كما تساهم حوكمة لجنة المخاطر في المؤسسات إلى المحافظة على حقوق أصحاب المصلحة وتقليل تعارض المصالح الخاصة من خلال التقارير الدورية التي ترفعها اللجنة إلى مجلس الإدارة.

مما لا شك فيه أن لجنة المخاطر تعتبر من أبرز الآليات الداخلية التي لها تأثير على قرارات المؤسسات بصفة عامة وبالتالي على أدائها المالي بصفة خاصة. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن خصائص لجنة المخاطر لها تأثير كبير على الأداء المالي في البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي. وتماشياً مع فرضيات الدراسة نلاحظ وجود تأثير إيجابي لوجود لجنة مخاطر مستقلة، ونسبة استقلالية أعضاء اللجنة، ونسبة الأعضاء الحاصلين على شهادة في المالية أو المخاطر على الأداء المالي، وكما نلاحظ تأثير سلبي لحجم لجنة مخاطر، ونسبة تعدد عضويات أعضاء لجنة المخاطر على الأداء المالي.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- الحربي، آلاء واصل. (2021). «أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)». *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*. 29 (3).
- الخداهش، حسام والوشلي، عبد الرحمن. (2020). «تنوع مجلس الإدارة وأثره على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمان: حالة البنوك وشركات التأمين»، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*. 5(4).
- السعيد، إيمان محمد. (2018). «أثر خصائص لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات»، *مجلة الفكر المحاسبي*. 22 (3).
- الشتوي، محمد عبد الله. (2017). «العلاقة بين خصائص الشركة والعضوية المتعددة في مجلس إدارة الشركات المساهمة: بيئة الأعمال السعودية نموذجاً»، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*. 24 (3).
- المشاقبة، مهند العيطان، غيث. (2020). *أثر لجنة المخاطر على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية*. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة البيت. مملكة الأردنية الهاشمية.
- جدي، فرحان؛ وزنكو، أدام؛ وإدريس، إسماعيل. (2020). «لجان المخاطر كرقابة فعالة في الإبلاغ عن مخاطر الشركات»، *مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات*. 1(6).
- جورني، البشير؛ وتامة، الحبيب؛ وحنكة، سليم؛ ومعيطي، محمد. (2021). *نظرية الوكالة مشاكل وحلول دراسة ميدانية*. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- حمدان، علام محمد. (2019). «أثر تعدد العضوية في مجالس الإدارة على أداء الشركات»، *المجلة العربية للعلوم*. 26 (1).
- دليلة، هامل؛ وعبد الرحمن، العايد. (2020). *أثر تطبيق على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي: دراسة قياسية لبعض شركات التأمين التكافلي الماليزية والإماراتية*. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه. جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- محمد، حاكم محسن؛ وراضي، حمد عبد الحسين. (2018). *الحوكمة في البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة*. عمان: دار اليازوري.
- محمد، عبد الله؛ والدعاس، عبد الله. (2021). *أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان*. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.
- هادية، ياد؛ ونصيرة، غومة؛ وحمزة، مساعيد. (2019). *تقييم أداء محافظة قطاع شركات التأمين في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2018*. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- هيئة السوق المالية. (2021). *لائحة حوكمة الشركات السعودي*. رابط: <https://sa.org.cma/Regulations/Documents/Regulations/tions.pdf>.

ثانياً - مراجع باللغة الانجليزية:

- Abbott, L. J. & Parker, S. (2000). "Auditor selection and audit committee characteristics", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 19 (2), pp. 47-66.
- Abubakar, A. H.; Ado, A. B.; Mohamed, M. I. & Mustapha, U. A. (2018). "The effect of risk management committee attributes and board financial knowledge on the financial performance of listed banks in Nigeria", *American International Journal of Business Management (AIJBM)*, 1 (3), pp. 07-13.

- Aebi, V.; Sabato, G. & Schmid, M. (2012). "Risk management, corporate governance, and bank performance in the financial crisis", *Journal of Banking & Finance*, 36 (12), pp. 3213-3226.
- Aljughaiman, A. A. & Salama, A. (2019). «Do banks effectively manage their risks? The role of risk governance in the MENA region», *Journal of Accounting and Public Policy*, 38 (5), 106680.
- Bedard, J.; Chtourou, S. M. & Courteau, L. (2004). "The effect of audit committee expertise, independence and activity on aggressive earnings management", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23 (2), pp. 13-35.
- Berger, A. N.; Imbierowicz, B. & Rauch, C. (2016). "The roles of corporate governance in bank failures during the recent financial crisis", *Journal of Money, Credit and Banking*, 48 (4), pp. 729-770.
- DeFond, M. L. & Francis, J. R. (2005). "Audit research after sarbanes-oxley", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 24 (s-1), pp. 5-30.
- Elamer, A. A. (2017). Empirical essays on risk disclosures, multi-level governance, credit ratings, and bank value: Evidence from MENA banks", *Doctoral Thesis*, University of Huddersfield.
- Elamer, A.A. & Benyazid, I. (2018). "The Impact of risk committee on financial performance of UK financial institutions", *International Journal of Accounting and Finance*, Forthcoming.
- Ellul, A. & Yerramilli, V. (2013). "Stronger risk, lower controls: Evidence from US bank holding companies", *Journal of Finance*, 68 (5), pp. 1757-1803.
- Elyasiani, E. & Zhang, L. (2015). "Bank holding company performance, risk and "busy" board of directors", *Journal of Banking and Finance*, 60, pp. 239-251.
- Erkens, D. H.; Hung, M. & Matos. (2012). "Corporate governance in the 2007–2008 financial crisis: Evidence from financial institutions worldwide", *Journal of Corporate Finance*, 18 (2), pp. 389-411.
- Ferrero-Ferrero, I.; Fernández-Izquierdo, M. Á. & Muñoz-Torres, M. J. (2012). "The impact of the board of directors characteristics on corporate performance and risk-taking before and during the global financial crisis", *Review of Managerial Science*, 6 (3), pp. 207-226.
- Gujarati, D. N. (2004). *Basic Econometrics*. New York: McGraw-Hill Book Company.
- Hines, C. S. & Peters, G. F. (2015). "Voluntary risk management committee formation: Determinants and short-term outcomes", *Journal of Accounting and Public Policy*, 34 (3), p. 267.
- Hoque, M. Z.; Islam, M. R. & Azam, M. N. (2013). "Board committee meetings and firm financial performance: An investigation of Australian companies", *International Review of Finance*, 13 (4), pp. 503-528.
- Jackling, B. & Johl, S. (2009). "Board structure and firm performance: Evidence from India's top companies", *Corporate Governance: An International Review*. 17 (4), pp. 492–509.
- Jensen, M. C. & Meckling, W. H. (1976). "Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure", *Journal of Financial Economics*, 3 (4), pp. 305-360.
- Jiraporn, Singh, M. & Lee, C. (2009). "Ineffective corporate governance: director busyness and board committee memberships", *Journal of Banking and Finance*, Vol. 33, No. 5, pp. 819-828.
- Kallamu, B. S.; Saat, N. A. M. & Senik, R. (2013). "Corporate strategy and firm performance in finance industry: the moderating role risk management committee", *Management*, 2 (11), pp. 143-153.
- Kee H., Chung; John Elder & Jang-Chul Kim. (2010). "Corporate governance and liquidity.", *The Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 45 (2), pp. 265-291.
- Krishnan, J. & Lee, J. E. (2009). "Audit committee financial expertise, litigation risk and corporate governance", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 28 (1), pp. 41- 261.

- Moore, M. A. & Brauneis, M. J. (2008). "US subprime crisis: Risk management's next steps", *Bank Accounting and Finance*, 21 (3), p. 21.
- Ng, T. H.; Chong, L. L. & Ismail, H. (2012). "Is the risk management committee only a procedural compliance? An insight into managing risk taking among insurance companies in Malaysia", *The Journal of Risk Finance*, 14 (1), pp. 71-86.
- OECD. (2004). *OECD Principles of Corporate Governance*. Retrieved from: <https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf>.
- Oluwafemi, A. S.; Adebisi, A. N. S.; Simeon, O. & Olawale, O. (2013). "Risk management and financial performance of banks in Nigeria", *Journal of Business and Management*, 14 (6), pp. 52-56.
- Singh, M. & Davidson III, W. N. (2003). "Agency costs, ownership structure and corporate governance mechanisms", *Journal of Banking & Finance*, 27 (5), pp. 793-816.
- Sori, Z. M.; Ramadili, S. M. & Karbhari, Y. (2009). "Audit committee and auditor independence: the bankers' perception", *International Journal of Economics and Management*, 3 (2), pp. 317-331.
- Trinh, V. Q.; Aljughaiman, A. A. & Cao, N. D. (2020). "Fetching better deals from creditors: Board busyness, agency relationships and the bank cost of debt", *International Review of Financial Analysis*, 69, 101472.
- Trinh, V. Q.; Elnahass, M. Salama A. & Izzeldin, M. (2019). "Board busyness, performance and financial stability: does bank type matter?", *The European Journal of Finance*, 26 (7-8), pp. 774-801.
- Yatim. (2010). "Board structures and the establishment of a risk management committee by Malaysian listed firms", *Journal of Management & Governance*, 14 (1), pp. 17-36.
- Yeh, Y.; Chung, H. & Liu, C. (2011). "Committee independence and financial institution performance during the 2007–08 credit crunch: Evidence from a multi-country study", *Corporate Governance: An International Review*, 19 (5), pp. 437-458.
- Zemzem, A. & Kacemb, O. (2014). "Risk management, board characteristics and performance in the Tunisian lending institutions", *International Journal of Finance & Banking Studies*, 3 (1), p. 186.

The Effect of Risk Committee Composition on Financial Performance: An Empirical Study on Saudi Banks

Faiz A. Alshehri

Researcher, Finance Department

Business School

King Faisal University

Faizalshetri01@gmail.com

Dr. Abdulateif A. Almulhim

Assistant Professor, Finance Department

Business School

King Faisal University

abmulhem@kfu.edu.sa

ABSTRACT

The study aimed to investigate the effects of the composition of the risk committee on the financial performance of the banks listed on the Saudi Stock Market. The sample of the study consisted of (10) banks for the period from 2010 to 2020. This study relied on secondary data (panel data), which combines time series data and cross-sectional data.

The Pooled OLS model was used to test the hypotheses of the study. The results showed a positive impact of the presence of independent risk committee, the percentage of independence directors of the risk committee, and the percentage of directors who obtained a degree in finance or risk in the committee, on banks performance.

On the other hand, the study found a negative relationship between risk committee size and percentage of busyness directors with banks performance. This study confirms that it is important for banks to commit with activating the corporate governance regulations and mechanisms in their operations in general, and to commit with activating the governance practices of the risk committee in particular.

This action in turn can contribute to increase the efficiency of banks' performance and mitigating the overall risks of banks. Regulators also should pay attention to the number of busyness directors in the risk committee and disclose guidance regarding their existence in the committee.

Keywords: *Corporate Governance, Risk Committee, Financial Performance, Independence of Risk Committee, Size of Risk Committee, Independence of Directors, Experience of Directors, Busyness Directors..*



